

مكان الملتقى: قطر

التاريخ: الدورة الخامسة و السبعون - 22 و 23 / مايو / 2017

Background information

معلومات أساسية

OHCHR press release

بيان صحفى صادر عن المفوضية السامية لحقوق الإنسان

Webcast

Audio file

Summary records

Reporting

التقارير

منهجية إعداد التقارير Reporting methodology

إجراء التقارير المنتظم□

إجراء التقارير المبسط 🗌

ملاحظات ختامية مع تدابير 🖂 عاجلة

تقرير الدولة State report:

وثيقة أساسية مشتركة	
التقديم الأولي	غير مقدمة

عدد التقارير	التقريران الدوريان الرابع و الخامس	عدد التقارير	غير مصادق عليه	عدد التقارير	غير مصادق عليه
تاريخ الاستحقاق	2013 مايو 02	تاريخ الاستحقاق	-	تاريخ الاستحقاق	-
تاريخ التسليم	2014 فبراير 10	تاريخ التسليم	-	تاريخ التسليم	-

ردود مكتوبة على خطابات العمل - كرك		
تاريخ الاستحقاق	2017 فبراير 23	
تاريخ التسليم	2017 مارس 27	

Additional comments: The Committee welcomed the accuracy and quality of the State Report. تعليقات إضافية: رحبت اللجنة بدقة وجودة تقرير الدولة

Public reports from children's rights defenders:

تقارير عامة من المدافعين عن حقوق الطفل:

تقارير بديلة / معلومات إضافية	
	 الحملة العالمية من أجل المساواة في الحقوق الجنسية والمؤسسة المعنية
NGOs	بانعدام الجنسية والإدماج (ISI)
	ـ المبادرة العالمية لإنهاء جميع أشكال العقوبة البدنية للأطفال



State delegation

وفد الدولة

Large high level and multispectral delegation led by Mr. Ahmad Hassan Al-Hamadi, Secretary General of the Ministry of Foreign Affairs He was supported by delegates from the Ministry of Education and Higher Education, Ministry of Administrative Development and Labor and Social Affairs, Ministry of Interior, Ministry of Development Planning and Statistics, Ministry of Public Health, Ministry of Justice and the permanent Mission in Geneva.

List of State delegation representatives on OHCHR site

وفد كبير رفيع المستوى ومتعدد الأطياف برئاسة السيد أحمد حسن الحمادي الأمين العام لوزارة الشؤون الخارجية وحظي بدعم من مندوبين من وزارة التربية والتعليم العالي، ووزارة التنمية الإدارية والعمل والشؤون الاجتماعية، ووزارة التخطيط الإنمائي .والإحصاء، ووزارة الصحة العامة، ووزارة العدل، والبعثة الدائمة في جنيف

قائمة ممثلي الدول الأعضاء على موقع المفوضية السامية لحقوق الإنسان OHCHR

Committee's Task Force members

أعضاء فرقة العمل التابعة للجنة

الاسم و اللقب	الدولة
Jorge Cardona	إسبانيا
Luis Pedernera	الاوروغواي

Dialogue description:

i. Character of the dialogue طابع الحوار

The atmosphere during the session was cordial. The answers of the State to the Committee's questions were both political and technical, focused mainly on law development and program implementation. وكان الجو خلال الدورة وديا. وكانت إجابات الدولة على أسئلة اللجنة سياسية وتقنية، وتتمحور على تطور القوانين وتنفيذ البرامج

ii. <u>General assessment made by the Committee</u> التقييم العام الذي أجرته اللجنة

The Committee welcome the withdrawal of reservations to OPAC and OPSC and invited the State to not step back from the progress made until now. However, the Committee remained concerned about the existing contradictions between some national laws and the provisions of the CRC, and urged the State to address discrimination against girls and migrant children.

رحبت اللجنة بسحب التحفظات على مجلس الأوبك ومقوضية OPSC ودعت الدولة إلى عدم الرجوع عن النقدم المحرز حتى الأن. غير أن اللجنة لا تزال معنية بالتناقضات القائمة بين بعض القوانين الوطنية وأحكام اتفاقية حقوق الطفل، وحثت الدولة على التصدي للتمييز ضد الفتيات والأطفال المهاجرين



iii. Main issues discussed القضايا الرئيسية التي نوقشت

• Gender-based discrimination: The Committee was deeply concerned about the discrimination that girls continue to be subjected to throughout all the stages of their life. This due to traditional values and cultural norms, as well as the absence of systematic measures to tackle this issue with the public, religious leaders and the media. Committee members asked about programs to raise awareness on gender equality within schools and with traditional leaders, and whether the education system would allow boys and girls to attend the same classroom. The delegation replied that the government was willing to ensure gender equality, and stressed that gender parity was already achieved in higher education.

التمييز القائم على نوع الجنس: أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء التمييز الذي لا تزال تتعرض له الفتيات في جميع مراحل حياتهن. وذلك بسبب القيم التقليدية والمعايير الثقافية، وكذلك عدم وجود تدابير منهجية لمعالجة هذه المسألة مع الشعب والقادة الدينيين ووسائل الإعلام. وسأل أعضاء اللجنة عن برامج للتوعية من أجل المساواة بين الجنسين داخل المدارس ومع القادة التقليديين، وما إذا كان نظام التعليم سيسمح للأولاد والبنات بحضور نفس الفصول الدراسية. وأجاب الوفد بأن الحكومة مستعدة لضمان المساواة بين الجنسين، وشددت على أن المساواة بين الجنسين قد تحقق بالفعل في التعليم العالى

- Juvenile justice: The Committee was deeply concerned about the extreme low age of criminal responsibility at 7 years old, and the existence of death penalty for children aged 16 and above for crimes of espionage and apostasy Committee members also inquired about life sentence, flogging and hard labor imposed on children aged 16 to 18 years and about children in detention. The delegation replied that within the revision of the Bill on the rights of the child the possibility of raising the age of criminal responsibility up to 18 years was under discussion. It also clarified that the penal code prohibited the death penalty for persons under the age of 18 and that children were only placed in juvenile prisons, close to where they lived. While it was legally possible to expose children to hard labor, these sentences were no longer issued.
- قضاء الأحداث: أعربت اللجنة عن بالغ قلقها إزاء شدة صغر السن للعقوبات الجنائية والتي تبدأ من سبع سنوات، و وجود عقوبة الإعدام للأطفال البالغين من العمر 16 عاما فما فوق لجرائم التجسس والردة. أعضاء اللجنة استفسروا أيضا عن عقوبة السجن مدى الحياة والجلد والصلب والعمالة المفروضة على الأطفال الذين تتراوح أعمار هم بين 16 و 18 عاما، وحول الأطفال المعتقلين. وأجاب الوفد بأنه في إطار تنقيح القانون المتعلق بحقوق الطفل فإن إمكانية رفع سن المسؤولية الجنائية حتى 18 سنة قيد المناقشة. وأوضحت أيضا أن قانون العقوبات يحظر عقوبة الإعدام على الأشخاص الذين تقل أعمار هم عن 18 عاما وأن الأطفال لا يودعون إلا في سجون الأحداث، بالقرب من أماكن إقامتهم. وفي حين أنه من الممكن قانونيا تعريض الأطفال للشقة، لم تعد هذه الأحكام تصدر الان
 - Harmful practices: The Committee asked whether the State would prohibit the marriage of girls below 18 and about awareness measures on the harmful effect of child marriage Committee members also requested more information on the measures taken to eliminate discrimination against girls. The delegation replied that the national law was aligned with the provision of the CRC, although the age of marriage for girls was 16 and for boys 18. It clarified that a marriage was valid under the law only if it was accepted by both parties. Awareness-raising campaign son early marriage were being conducted in secondary schools and universities.



الممارسات الضارة: تساءلت اللجنة عما إذا كانت الدولة ستحظر زواج الفتيات دون سن الثامنة عشرة وعن تدابير التوعية بشأن الأثر الضار لزواج الأطفال. وطلب أعضاء اللجنة أيضا مزيدا من المعلومات عن التدابير المتخذة للقضاء على التمييز ضد الفتيات. ورد الوفد بأن القانون الوطني متماشيا مع أحكام اتفاقية حقوق الطفل، وعلى الرغم من أن سن الزواج للبنات هو 16 عاما وللأولاد 18.إلا أن اللجنة قد أوضحت أن الزواج لا يصبح قانونيا إلا إذا قبله الطرفان. وكما أن حملات التوعية ضد الزواج المبكر تجري في المدارس الثانوية والجامعات

توصيات اللجنة Recommendations of the Committee

In its <u>Concluding Observations</u>, the Committee drew attention to the need of **urgent measures** concerning the 6 following areas:

ولفتت اللجنة الانتباه في ملاحظاتها الختامية إلى ضرورة اتخاذ تدابير عاجلة بشأن المجالات الستة التالية

 Definition of the child in relation to child marriage: The Committee reiterated its previous recommendations toraise the minimum age of marriage for girls to 18 years.

تعريف الطفل فيما يتعلق بزواج الأطفال: كررت اللجنة تأكيد توصياتها السابقة التي تنص على زيادة الحد الأدنى لسن زواج الفتيات إلى 18 سنة

Non-discrimination: The State should design and implement a comprehensive strategy with defined targets to change negative discriminatory attitudes, practices and stereotypes towards girls. This in a coordinated manner with relevant stakeholders, with the participation of girls themselves and with monitoring tools to assess the results of such strategy.

As per discrimination against children born out of wedlock, children of migrant workers and children with disabilities, the State should implement a comprehensive strategy to eliminate all types of discrimination against these children.

عدم التمييز: ينبغي للدولة أن تضع وتنفذ استراتيجية شاملة ذات أهداف محددة لتغيير المواقف والممارسات التمييزية و المتعصبة والسلبية تجاه الفتيات. وذلك بالتنسيق مع أصحاب المصلحة المعنيين، بمشاركة الفتيات أنفسهن ومن آليات فعالة لتقييم نتائج هذه الاستراتيجية

ووفقاً للتمبيز ضد الأطفال المولودين خارج نطاق الزوجية وأطفال العمال المهاجرين والأطفال المعوقين، ينبغي للدولة أن تنفذ استراتيجية شاملة للقضاء على جميع أشكال التمييز ضد هؤلاء الأطفال

Nationality: The Committee referred to its previous recommendations, recommendations of other treaty bodies and the UPR, and urged the State to revise its national legislation to ensure that nationality is transmitted to children both through the mother and the father. The State should also ratify both Conventions on stateless persons and seek technical assistance from UNHCR and UNICEF.

الجنسية: أشارت اللجنة إلى توصياتها وتوصيات هيئات المعاهدات الأخرى وخاصة UPR، وحثت الدولة على مراجعة تشريعاتها الوطنية لضمان نقل الجنسية إلى الأطفال عن طريق الأم والأب. وينبغي للدولة أيضا أن تصدق على كلتا الاتفاقيتين بشأن الأشخاص عديمي الجنسية وأن تلتمس المساعدة التقنية من المفوضية واليونيسيف



Corporal punishment: The State should explicitly prohibit corporal punishment in all settings (homes, schools, justice, system) without any exception, and ensure that in practice it is adequately enforced and perpetrators are brought to justice. It should also promote positive, non-violent and participatory methods of discipline and provide training and guidelines to teachers and personnel working with/for children. A safe and confidential complaint mechanisms for children should be set up and awareness-raising campaigns to prevent corporal punishment must be carried out among communities, families and public.

العقاب البدني: ينبغي للدولة أن تحظر علنيا العقاب البدني في جميع البيئات (المنازل والمدارس والعدل والنظام) دون أي استثناء، وأن تكفل تطبيقها في الواقع العملي وتقديم الجناة إلى العدالة. وينبغي لها أيضا أن تشجع أساليب الانضباط الإيجابية وغير العنيفة والتشاركية وأن توفر التدريب والمبادئ التوجيهية للمعلمين والموظفين العاملين مع الأطفال / لصالحهم. وينبغي إنشاء آليات آمنة وسرية لتقديم الشكاوى لتكن متاحة للأطفال، كما يجب القيام بحملات توعية لمنع العقاب البدني بين المجتمعات المحلية والعائلات و الشعب بصورة شاملة

• Children in situation of migration: The Committee referred to the recommendations made by the Special Rapporteur on the human rights of migrants, and recommended the State to abstain from detaining children and families with children in immigration detention facilities taking in consideration the best interests of the child and the family unit. It should also prioritize alternative to detention measures and set up shelters for children and their families. Moreover, it should ensure decent conditions for migrant workers and their right to family life, abolish the sponsorship system in place and properly regulate the work of migrant workers.

الأطفال في حالة الهجرة: أشارت اللجنة إلى التوصيات التي قدمها المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان للمهاجرين، وأوصت الدولة بالامتناع عن احتجاز الأطفال والأسر التي لديها أطفال في مرافق احتجاز المهاجرين مع مراعاة مصالح الطفل ووحدة الأسرة. وينبغي لها أيضا أن تعطي الأولوية لايجاد تدابير احتجاز بديلة وأن تنشئ ملاجئ للأطفال وأسرهم. وعلاوة على ذلك، ينبغي لها أن تكفل تهيئة ظروف لائقة للعمال المهاجرين وحقهم في الحياة الأسرية، وإلغاء نظام الكفالة القائم، وتنظيم عمل العمال المهاجرين تنظيما سليما

• Administration of Juvenile Justice: The Committee referred to its previous recommendations and urged the State to fully align its juvenile system with the Convention. The State should expeditiously raise the minimum age of criminal responsibility in accordance with acceptable international standards, as well as derogate all provisions related to life imprisonment, hard labor and flogging for offenses committed by all persons below 18 years. Moreover, it should establish a children's court and guarantee free, qualified and independent legal aid to children in conflict with the law throughout the whole legal process. Alternative measures for sentences should be fostered and detention of children should be a last resort measure. If detention is the only way forward, its conditions should comply with international standards (no imprisonment with adults, and access to health and education).

إدارة شؤون قضاء الأحداث: أشارت اللجنة إلى توصياتها السابقة وحثت الدولة على مواءمة نظام الأحداث بشكل كامل مع الاتفاقية. وينبغي للدولة أن ترفع على وجه السرعة الحد الأدنى لسن المسؤولية الجنائية وفقا للمعايير الدولية المقبولة، فضلا عن الغاء جميع الأحكام المتعلقة بالسجن مدى الحياة والأشغال الشاقة والجلد عن الجرائم التي يرتكبها جميع الأشخاص دون سن 18 سنة. وعلاوة على ذلك، ينبغي لها إنشاء محكمة للأطفال وضمان تقديم مساعدة قانونية مجانية ومؤهلة ومستقلة للأطفال المخالفين للقانون طوال العملية القانونية برمتها. وينبغي تعزيز تدابير بديلة لإصدار الأحكام، وينبغي أن يكون احتجاز الأطفال تدبيرا أخيرا. وإذا كان الاحتجاز هو السبيل الوحيد للمضي قدما، فإن شروطه ينبغي أن تمتثل للمعايير الدولية (لا السجن مع البلغين، والحصول على الصحة والتعليم)



أهداف التنمية المستدامة Sustainable Development Goals

Throughout its Concluding Observations the Committee referred to the following targets: وأشارت اللجنة في ملاحظاتها الختامية إلى الأهداف التالية :

- 16.2 on ending abuse, exploitation, trafficking and all forms of violence against and torture of children على إنهاء سوء المعاملة والاستغلال والاتجار وجميع أشكال العنف والتعذيب ضد الأطفال
- 5.2 on eliminating all forms of violence against all women and girls in the public and private spheres, including trafficking and sexual and other types of exploitation

5.2 القضاء على جميع أشكال العنف ضد جميع النساء والفتيات في المجالين العام والخاص، بما في ذلك الاتجار والاستغلال الجنسي وغيره من أشكال الاستغلال

تقرير الدولة التالي Next State report

CRC	
رقم التقرير	التقريران الدوريان الخامس والسادس
موعد التسليم	2 May 2023

Disclaimer: Child Rights Connect reports are all drafted in English. If the State report and/or the alternative reports were submitted in another UN language (Spanish, French, Arabic, Russian or Chinese) the report will be translated accordingly.

تنويه: يتم صياغة جميع تقارير حقوق الطفل متصلة باللغة الإنجليزية. وإذا قدم تقرير الدولة و/ أو التقارير البديلة بلغة أخرى للأمم المتحدة (الإسبانية أو الفرنسية أو العربية أو الروسية أو الصينية)، فسيتم ترجمة التقرير وفقا لذلك.